

عقد عمل

إنه في يوم الأحد الموافق ٠١ / ٠٣ / ٢٠٢٣ حرر هذا العقد بين كلاً من :

أولاً: شركة infinity solutions للخدمات التقنية ويمثلها في هذا العقد السيد/ مؤمن أحمد محسن هلال بصفته الرئيس التنفيذي للشركة

(طرف أول)

ثانياً: السيد/ Ismail medhat sad Abd elmohymen faraj - وعنوانه / Damietta
Governorate - Faurkor - Elhourani - والرقم القومي/ 29909271100253
- ورقم الهاتف / 01551406289

(طرف ثاني)

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف قانوناً إتفقاً على أن يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول
- وفقاً للشروط الآتية

تمهيد

يمتلك الطرف الأول شركة تعمل في إنتاج وتطوير وصناعة البرمجيات في مختلف مجالات
تكنولوجيا المعلومات كذا تقديم موظفين على مستوى عالي من الخبرة والكفاءة ما يمكنهم من تنفيذ
المهام المطلوبة على الوجه الأمثل من الدقة والمدة الزمنية المحددة.

(البند الأول)

وافق الطرف الثاني بعد موافقة الطرف الأول على التعاقد للعمل لدى شركة infinity solutions
تبدأ من ٠١ / ٠٣ / ٢٠٢٣ وتنتهي في ٠١ / ٠٣ / ٢٠٢٤، دون الحاجة إلى إخطار بالانتهاء وعدم
التجديد، كما أنه لا يجوز تجديد هذا العقد لمدد أخرى إلا باتفاق صريح بين طرفيه.

على أن تكون الوظيفة React native developer أو أي وظيفة تتناسب مع مؤهل الطرف الثاني

(البند الثاني)

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على العهدة التي يتسلمها من الطرف الأول، كما يلتزم بالمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بنشاط الطرف الأول أو بعملائه ويترتب على إفشاء هذه الأسرار أو تسريب جزء منها إنهاء هذا العقد فوراً دون تنبيه أو إنذار بعد ثبوتها بموجب تحقيق يتم بمعرفة الجهة المختصة بالشركة، مع أحقية الشركة في المطالبة بالتعويض الذي تراه مناسباً لها أو لعملائها والذي تسبب الطرف الثاني فيه.

(البند الثالث)

يقر الطرف الثاني بأنه على دراية تامة بطبيعة عمله كما يقر بقبوله كافة القرارات الصادرة عن الطرف الأول بشأن تنظيم وتحسين أداء العمل بالشركة كما يقر أنه إطلع على مهام الوظيفة المعين فيها قبل تسلمه العمل وأنه إطلع على لائحة تنظيم العمل ولائحة الجزاءات وكافة اللوائح المعلنة بالشركة وإلتزامه بها، كما يقر أن الوظيفة المذكورة تتفق مع مؤهلاته وخبراته التي أثبتتها في سيرته الذاتية ومسوغات التعيين المقدمة منه إلى الطرف الأول التي تعتبر جزءاً من هذا العقد ويكون الطرف الثاني مسؤولاً عن صحة البيانات والمستندات المقدمة منه.

(البند الرابع)

يبتقاضى الطرف الثاني نظير قيامه بعمله راتب أساسي وقدره ١٧٠٠٠ جنيه (الف وسبع مائة جنيه مصري فقط لغير) و ١٥٠٠ جنيه مصري (ألف و خمسمائة جنيه مصري فقط لغير) راتب متغير وكذا الحوافز والمكافأة والبدلات وفقاً لنظام الشركة، ويدفع الراتب في نهاية كل شهر ميلادي، كما لا يحق للطرف الثاني مطالبة الطرف الأول بأية إلتزامات مالية أخرى خلال سريان مدة العقد أو بعد انتهائها بمبرر قانوني.

(البند الخامس)

يحدد الطرف الأول مواعيد ساعات العمل الرسمية بحيث ل تقل عن ٨ ساعات يومياً طبقاً للإحتياجات الخاصة بطبيعة العمل الذي يؤديه الطرف الثاني، ويلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على مواعيد العمل وأن يتبع النظم واللوائح والقواعد المنظمة لسير العمل، كما يلتزم بأن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر الرؤساء وتعليماتهم، وأن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وإنتظامه.

(البند السادس)

١- محظور على الطرف الثاني أن يباشر عملاً ولو بطريقة غير مباشرة أثناء سريان هذا العقد مع أي شخص أو جهة كانت حتى في غير ساعات عمله لدى الطرف الأول، أو أن يمارس أو يشترك في أي نشاط منافس أو غير منافس للطرف الأول سواء بالعمل أو بالشراكة دون موافقة الطرف الأول كتابة بذلك. وإذا حدث ذلك يعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى إنذار وتنبيه ول يحق للطرف الثاني في هذه الحالة مطالبة الطرف الأول بأية حقوق أو تعويضات عن فسخ هذا العقد وذلك لكونه المتسبب والمسؤول عن هذا الفسخ كما يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني بالتعويض في حاله قيامه بعمل من شأنه الإضرار بمصلحة الطرف الأول.

٢- ولا يحق للطرف الثاني التعاقد أو التوظيف أو التعامل مع أي شركه من الشركات التي يوجد بينها وبين الطرف الأول عقود أو اتفاقات أو أعمال الا بعد ثلاثة سنوات من فسخ العقد أو انهاءه وفي حاله مخالفه هذا البند يحق للطرف الأول مطالبه الطرف الثاني بشرط جزائي يمثل ٥٠% من قيمه العقد مع العميل الذي تعاقد معه الطرف الثاني.

(البند السابع)

يقر الطرف الثاني بشرعية استخدام نظام الحاسب الآلي والمراسلات الإلكترونية سواء عناوين البريد الإلكتروني أو البرامج التقنية الخاصة بالطرف الأول أو الخطابات الخطية أو كلاهما معاً كوسيلة رسمية للتواصل والتراسل بين الطرفين وذلك بما يصب في مصلحتهما مثل الإعلان والإنذارات والقرارات الإدارية وطلب الإجازات وإغائهما، والإشعارات والمراسلات بين الطرفين، والإعلام بالواجبات، والمهمات، وغيرها.

(البند الثامن)

يحق للطرف الأول أن يعهد للطرف الثاني بمباشرة عمله بأي فرع من فروع الشركة أو إلى أية جهة من الجهات التي يباشر فيها الطرف الأول نشاطه داخل الجمهورية أو خارجها إذا إقتضت حاجة العمل لذلك ويلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أوامر الطرف الأول في هذا الصدد دون إعتراض، وفي حالة عدم تنفيذ الأوامر الصادرة إليه يحق للطرف الأول تحويل الطرف الثاني للتحقيق وتوقيع الجزاء المناسب الذي قد يصل إلى الفصل من الخدمة.

(البند التاسع)

إذا أراد العامل إنهاء العقد قبل مدته أو الإستقالة وجب عليه إخطار صاحب العمل كتابة قبل الإنهاء (١) بمدة شهرين لكي يستطيع إحضار وتدريب عامل مكانه مع احتفاظ الطرف الأول بحقه في قبول الإستقالة أو رفضها، أما إذا أنهى العامل عقد العمل دون إخطار أو دون إنتهاء مهلة الإخطار وجب عليه أن يؤدي إلى

صاحب العمل مبلغ يعادل أجر ثلاثة أشهر كتعويض غير خاضع لتقدير القضاء بالإضافة إلى حق صاحب العمل في التعويض المدني في حال تسبب الإنهاء في خسائر لصاحب العمل.

يحق لصاحب العمل إنهاء العقد وفصل العامل إذا ارتكب العامل أي عمل من الأعمال المنصوص (٢) من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ م ٦٩ عليها في المادة

في حالة ترك الطرف الثاني العمل أو إنقطاعه عنه نهائياً قبل انتهاء مدة العقد يطبق عليه الجزاءات (3) التي ينص عليها قانون العمل المصري.

(البند العاشر)

يلتزم الطرف الثاني بتقديم كافة المستندات المطلوبة كمسوغات للتعيين ويقر الطرف الثاني بأنه مسؤول مسئولية كاملة عن صحة البيانات التي أوردتها في طلب التعيين أو في أي مستند آخر، وقد تحرر هذا العقد تأسيساً على ذلك ومن ثم يرد عليه الإنهاء إذا ما ثبت عدم صحة البيانات والمستندات التي قدمها الطرف الثاني ويتعهد بإخطار الشركة بكل تغيير أو تعديل في هذه البيانات أو المستندات وذلك خلال أسبوع من وقوع هذا التغيير أو التعديل.

(البند الحادي عشر)

يقر الطرف الثاني أنه إتخذ العنوان المبين بصدر هذا العقد محلاً مختاراً له في كل ما يتصل بتنفيذ أو إنتهاء هذا العقد وأن كل إعلان أو إخطار يرسل إليه فيه يكون سليماً ونافذ المفعول، ما لم يخطر الطرف الأول كتابة بكتاب مسجل بعلم الوصول باستبدال العنوان الوارد بهذا العقد بعنوان جديد وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التغيير.

(البند الثاني عشر)

يقر الطرف الثاني بأنه لم يوقع عليه أي أحكام في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة وفي حالة ثبوت ذلك وصدور أي أحكام مماثلة يكون من حق الطرف الأول إنهاء العقد دون الحاجة إلى إخطار أو تنبيه مع عدم الإخلال بحق الشركة في المطالبة بالتعويض المناسب.

(البند الثالث عشر)

يلتزم الطرف الثاني إذا أوفد في مهمة تدريبية باستمرار في العمل بالشركة بعد عودته للعمل لمدة ثلاث سنوات تبدأ في اليوم التالي للعودة من المهمة التدريبية والالتزام برد النفقات التي تحملتها الشركة في سبيل

ذلك حالة مخالفة ذلك النظام وكذا في حالة ارتكابه أي مخالفات تستوجب فسخ عقده مع عدم الإخلال بحق الشركة في المطالبة بالتعويض.

(البند الرابع عشر)

يخضع هذا العقد لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل الموحد وكافة القوانين والقرارات المعدلة له والمعمول بها في جمهورية مصر العربية.

(البند الخامس عشر)

تختص محكمة شمال القاهرة دون غيرها بنظر أي نزاع ينشأ عن أي بند من بنود هذا العقد أو تفسيره أو تأويله.

(البند السادس عشر)

القواعد والنظم الداخلية للشركة بما فيها لائحة الجزاءات التي اطلع عليها الطرف الثاني وكذلك الملحقات المرفقة بهذا العقد وما يصدره الطرف الأول من أوامر وتعليمات بتنظيم العمل بالشركة تعتبر جزءاً من هذا العقد ومكملة لبنوده.

(البند السابع عشر)

تحرر هذا العقد من ثلاثة نسخ نسخة تودع مكتب التأمينات المختص ونسخة بيد كل طرف للعمل بموجبها.

الطرف الثاني

الطرف الاول

استلمت نسخة من العقد

ملحق لعقد العمل الفردي

"ملحق " ١

- :١/١- الأجور المتغيرة

وهي بمثابة باقي المرتب المتفق عليه مع الشركة عند التعيين وتشمل على وجه الخصوص الحوافز الإنتاجية والبدلات بكافة أنواعها والتأمينات... إلخ) بإجمالي ٣٨٠٠ جنية مصري (ثلاثة آلاف وثمان مائة جنيها مصري لا غير).

- حقوق الملكية الفكرية - ٢/١

تعني وتتضمن جميع حقوق نشر التصميمات، العلامات، الأسماء، الرموز والأسرار التجارية.

- الحق في حماية السمعة - ١/3

هو حق الشركة الدائم في الحفاظ على تكامل إعتبارها المهني في السوق التجاري بمعنى حقها في الرجوع على الموظف بالتعويض المادي عند تعرض مصالحها أو سمعتها التجارية أو إعتبارها المهني للضرر نتيجة إفشاء الموظف لما أوتمن عليه أو منافستها بطريقة غير مشروعة أو مخالفة.

الطرف الثاني

الاسم :

التوقيع

التاريخ

الطرف الأول

الاسم :

التوقيع

التاريخ